تكليف النفط بتأمين البنزين للمحطات في الطرق الرئيسية

الحكومة تمنح متضرري القطاع الزراعي ٢,٦ مليار ليرة وتناقش تمديد إعفاء مستلزمات الإنتاج الدوائي من الرسوم الجمركية

هناء غانم

وافق مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية اليوم برئاسة المهندس حسين عرنوس على رصد ما يزيد على ٢,٦ مليار ليرة سورية لصلحة صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية للتعويض على المتضررين في القطاع الزراعي جراء العاصفة في محافظة اللاذقية مؤخراً على أن تقوم وزارة الزراعة بالإشراف على صرف التعويضات وفق جداول وبيانات دقيقة.

وقرر المجلس إضافة ٥٠٠ ألف ليتر بنزين إلى الكميات الموزعة يومياً في المحطات خلال اليومين القادمين مع استمرار التوزيع خلال عطلة العيد بهدف تأمين أكبر قدر من احتياجات المواطنين والتخفيف من الازدحام، وكلف وزارة النفط التنسيق مع المحافظين لتغطية محاور الطرق الرئيسية بمحطات الوقود لتلبية الحاجة من مادة البنزين، مشدداً على اتخاذ مزيد من الإجراءات الرادعة لمنع المتاجرة بالمشتقات النفطية المدعومة من الدولة.

وطلب المجلس من جميع الوزارات الخدمية والمؤسسات والمديريات التابعة لها في قطاعات المخابز والمراكز الصحية والمشافي والإطفاء والشرطة وخدمات المياه والكهرباء والاتصالات استمرار تقديم الخدمات للمواطنين خلال العطلة.

وناقش المجلس مشروع صك تشريعي بتمديد العمل بأحكام المرسوم التشريعي رقم ٢٥ لعام ٢٠٢١ المتضمن إعفاء مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية الداخلة في صناعة الأدوية البشرية من الرسوم الجمركية المحددة في جدول التعرفة الجمركية النافذ بالمرسوم رقم ٣٧٧ لعام ٢٠١٤ وكل الضرائب والرسوم الأخرى المفروضة على الاستيراد.

وفي تصريح «للوطن» أكد رئيس المجلس العلمي للصناعات الدوائية د. رشيد الفيصل أن الدواء الوطني بحاجة إلى حماية واهتمام، وقرار الحكومة بتمديد العمل بأحكام المرسوم ٢٥ والاستمرار بإعفاء مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية الداخلة في صناعة الأدوية البشرية من الرسوم الجمركية المحددة في جدول التعرفة الجمركية إضافة إلى إعفائه من كل الضرائب والرسوم الأخرى المفروضة على الاستيراد، يعتبر خطوة مهمة باعتباره يخفف نوعا ما من التكاليف والأعباء التي تواجه الصناعة الدوائية مؤكداً أن هذا القرار بمفرده لا يكفي ويجب إعادة النظر بالعديد من القضايا الأخرى ولاسيما أجور الشحن وارتفاع أسعاره والغلاء العالمي الذي طال معظم المواد الأولية الداخلة في صناعة الأدوية والتي ازدادت إلى أكثر من ثلاثة أضعاف لذلك نحن أمام حالة استثنائية وبحاجة إلى مراجعة سريعة حتى نضمن استمرار صناعة الدواء الوطني.

وأضاف الفيصل إن الصناعة الدوائية صناعة مقلقة بالهموم والأعباء، والدواء هو الصنف الوحيد الذي لم يطله أي تعديل منذ فترة لجهة الأسعار رغم تغير أسعار الصرف ومع ذلك بقي سعر الدواء على حاله والأسعار «ثابتة» ولا نعلم ما السبب في الوقت الذي ارتفعت فيه كل الأسعار، مؤكداً أن المواطن على حق لجهة تأمين الدواء وهو على حق ببقاء السعر على ما هو عليه، ولكن يجب أن يعي الجميع موضوعاً مهماً هو إنتاج الدواء وتوفره بالأسواق المحلية خاصة أن فقدان الدواء الوطني يعتبر كارثة لأن المواطن سوف يضطر إلى التوجه للدواء الأجنبي والمهرب غير المضمون وقد يكون مزوراً أو مهرباً أو منتهي الصلاحية في الوقت الذي يكون فيه الدواء الوطني مضموناً ومراقباً من وزارة الصحة.

وأكد المهندس عرنوس أهمية الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة في المطارات والمنافذ الحدودية في مجال النظافة والاستقبال وتبسيط الإجراءات بما يؤمن أفضل الخدمات، وشدد في الوقت نفسه على ضرورة التنسيق المستمر والتكامل بالعمل بين الوزارات والمحافظات لتطوير الواقعين الخدمي والتنموي فيها وتكثيف الجهود لمعالجة كل الصعوبات ومعالجتها.

من جهة أخرى ناقش المجلس واقع توافر المواد الأساسية بالأسواق وأكد أولوية تأمين المواد الغذائية الأساسية بكميات كافية ولفترات طويلة ومنع حصول أي نقص فيها ومخالفة أي حالة احتكار بالأسواق، ولفت إلى ضرورة الإسراع بإنجاز منظومة الدفع الإلكتروني بما يبسط الإجراءات في مختلف المعاملات الحكومية.

واطلع المجلس على واقع تنفيذ مشاريع / آبار المكرمة/ في محافظة السويداء ووافق على رصد المبالغ اللازمة لاستكمال إنجازها ووضعها بالخدمة، وأكد وضع آلية لاستثمار هذه الآبار بالشكل الأمثل بالتنسيق بين وزارتي الموارد المائية والزراعة والمجتمع المحلي معتبراً أنها أولوية لتنفيذ الخطة التنموية للمحافظة وتحسين الواقع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

في مجال آخر أكد المجلس الإسراع بأتمتة الصحيفة العقارية وتطوير عمل السجلات العقارية في المحافظات بما يحفظ حقوق المواطنين، وقرر تشكيل لجنة لمتابعة خطة أتمتة الصحيفة العقارية والإسراع بإنجازها، وشدد على ضرورة متابعة استكمال أعمال تنفيذ الجزء المتبقي من مشفى جبلة ووضعه في الخدمة بأسرع وقت ممكن.

ووافق المجلس على استكمال تنفيذ مشروع إنشاء وتجهيز مكاتب بيع السيارات في المنطقة الصناعية بمدينة اللاذقية ووضعها بالاستثمار، وعلى تنفيذ أعمال تأهيل مبنى المعهد الفندقي في محافظة طرطوس، كما وافق على تمديد العمل بالقرار المتضمن تشكيل لجنة إعادة الإعمار لمدة عام واحد نظراً لأهمية استمرار أعمالها في معالجة طلبات التأهيل المقدمة من الوزارات والجهات العامة وتنفيذ مشاريع الخطة الإسعافية لإعادة الإعمار.

> الفيصل لـ«الوطن»: القرار خطوة مهمة في تخفيف التكاليف والأعباء التي تواجه الصناعة الدوائية لكنه لا يكفي لأنها صناعة مثقلة بالهموم

«العقاري» سيضاعف قروضه ومنها السكني إلى ١٠٠ مليون والصرافات تعمل أثناء العيد

مدير عام المصرف: رفع السقوف تم بناء على تقييم القروض الحالية وقدرتها على تحقيق المنفعة من التمويل

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام المصرف العقاري مدين علي لـ«الوطن» عن نية المصرف مضاعفة سقوف معظم القروض التي يمنحها العقاري ومنها القرض السكني ليصبح سقفه ١٠٠ مليون ليرة بدلاً من السقف الحالي ٥٠ مليون ليرة والأمر نفسه في قروض التأهيل والترميم والإكساء وغيرها.

وأوضح علي أن رفع سقوف القروض تم بناء على حالة التقييم التي يجريها العقاري للسقوف الحالية للقروض وقدرتها على تحقيق المنفعة من التمويل الذي يحصل عليه الأفراد أو الجمعيات من العقاري خاصة مع حالة التضخم التي حصلت خلال الفترة الماضية، بينما استبعد أن يسهم رفع سقوف القروض في رفع حالة التضخم الحالية لأن عمليات التمويل التي يمنحها المصرف هي لتمويل عمليات شراء وإكساء وغيرها وهي عمليات حقيقية وتتم وفق معايير ومتابعة لدى المصرف.

وبين علي أن المصرف يتجه لتوزيع وتفعيل المزيد من نقاط البيع في عدد من القطاعات الأساسية مثل المشافي والمنشآت السياحية (القطاع الفندقي) من مستوى ٣ نجوم وما فوق إضافة لبعض المولات والمراكز التجارية، وذلك بقصد التوسع في تطبيقات الدفع الإلكتروني وتقليل استخدامات النقد (الكاش)، وأن هذا يمثل خطوة نحو مشروع الدفع الإلكتروني الواسع الذي تمثل تطبيقاته حلولاً للكثير من المشكلات وعلى التوازي يقدم خدمات مهمة للمواطن، مضيفاً: إن كل ذلك مع التوازي في التوسع بالخدمات التي يمكن تقديمها عبر المصرف العقاري من خلال التفاهمات والاتفاقيات التي ينفذها المصرف مع المؤسسة السورية للمدفوعات وأن أهم الخدمات المتاحة حالياً هي دفع فواتير الكهرباء والمياه وفاتورة الهاتف الأرضي ومخالفات النقل والمرور وغيرها.

وعن عمل الصرافات خلال العطلة المقبلة (عطلة عيد الأضحى) التي ستمتد لنحو أسبوع ويحتاج الكثير من العاملين في الجهات العامة والمتقاعدين إلى سحب معاشاتهم وأجورهم الشهرية من الصرافات الآلية، بين مدين على أن تغذية الصرافات مستمرة خلال أيام العطلة وتم تخصيص عدد من العاملين لمتابعة عمل الصرافات لجهة التغذية وتنفيذ أعمال الصيانة في حال حدوث الأعطال وتوقف بعض الصرافات عن العمل.

وعن خروج بعض الصرافات على الخدمة بين أن برامج تقنين الكهرباء المطبقة في مناطق توزع الصرافات لها دور في خروج الصراف على الخدمة وعدم قدرة فريق التغذية على تغذية الصراف عند انقطاع الكهرباء عن الصراف، بينما في الصرافات الموزعة في المناطق الرئيسية بالقرب من إدارة وفروع المصرف العقاري يتم التغلب على هذه المشكلة عبر تشغيل الصرافات عن طريق مولدات الكهرباء ويتحمل المصرف نفقات التشغيل وتوفير المحروقات لتشغيل هذه المولدات وفق المتاح.

وفيما يخص موظفي المعاشات لدى التسليف الشعبي أوضح أن العقاري مستمر في تغذية هذه الحسابات وتأمين السحوبات لهم عن طريق الصرافات العقارية أو نقاط البيع التي تم من خلالها تجاوز سقف السحبة الواحدة ١٠ آلاف ليرة لتصبح موازية لسقف السحب من الصراف العقاري لحملة بطاقات المصرف العقاري، موضحاً أن المصرف العقاري يتحمل معظم الأعباء في عمل الصرافات ومنها أن لدى مصرف التسليف الشعبي نحو ٥٠ ألف بطاقة صراف بينما لا يملك مصرف التسليف سوى عدد محدود من الصرافات فيقوم حملة هذه البطاقات باستخدام صرافات العقاري للحصول على معاشاتهم وأجورهم الشهرية.

وكان العقاري قد أوضح أنه يمكن الاشتراك في خدمات الدفع الإلكتروني عبر التقدم بطلب اشتراك في أحد فروعه لدفع رسوم الخدمات المقدمة في صالات خدمة المواطن وموقع الخدمات الإلكترونية، وبعد التقدم بطلب الاشتراك في أحد فروع المصرف يتم تفعيل الحساب عبر رسالة قصيرة خلال ٧٢ ساعة، وأنه في حال الاشتراك بخدمة بنك الإنترنت يمكن للزبون استخدام اسم المستخدم وكلمة المرور نفسها لتسجيل الدخول في النافذة الخاصة بدفع الفواتير على الموقع الإلكتروني ومن ثم اختيار نوع الفاتورة المراد تسديدها وتعبئة البيانات لإتمام عملية التسديد.

وحول العمولات التي يتقاضاها المصرف لقاء تقديم مثل هذه الخدمات بين المدير العام أنها عمولات بسيطة جداً وتكاد لا تغطي النفقات الإدارية التي يحتاجها تنفيذ مثل هذه الخدمات.

سوق البرمجيات السوري يعيش في اقتصاد الظل.. والعقبة الأساسية أمام سوق البرمجيات عدم وجود استثمار في هذه الصناعة

عضو مجلس إدارة الجمعية السورية للمعلوماتية: التحول الرقمي مشروع مهم لكننا لم نر منه سوى التخطيط

طلال ماضي

أصبحت صناعة البرمجيات في كثير من دول العالم هي الصناعة الأساسية خاصة أنها لا تتطلب توفر رؤوس أموال مرتفعة، ويكفيها رأس المال المعرفي فقط وهذا متوفر جداً في سورية وتصدر منه آلاف الخبرات سنوياً ومع ذلك لم تتطور صناعة البرمجيات في سورية، ومازالت تعمل بعقلية الدكاكين وسط غياب الاستثمارات الحكومية الكبيرة في هذا المجال، والدعم الحكومي لهذه الصناعة، وللمفارقة العجيبة أن المشاريع الحكومية البرمجية الكبرى تنفذ من شركات غير وطنية لكنها تضم كوادر سورية.

ووصل عدد الشركات البرمجية العاملة في سورية في عام ٢٠٢٠ وفق تقديرات وزارة الاتصالات والتقانة إلى ٦٠ شركة دعتهم إلى الحصول على الاعتمادية الوطنية ومنحتهم مهلة ١٨ شهراً، بينما يرى أصحاب الشركات أنهم يعملون تحت ظل السجل التجاري والصناعي في سورية وسط غياب السجل التقني، وأن شركات البرمجة ليست بحاجة إلى المزيد من العقبات وأن المشاريع البرمجية الكبيرة تتم من دون معرفة أحد.

ويرى المهندس باقر زيدان العامل في شركة برمجيات خارجية أن سورية تفتقر إلى صناعة البرمجيات كخدمة SAAS وهي برمجيات تستخدم مباشرة، ولا تتطلب وجود فريق فني متخصص للصيانة والتشغيل ويمكن تطبيقها لتلبي كل الاحتياجات البرمجية لقطاع الأعمال والاقتصاد والتنمية الاجتماعية.

وأشار إلى أن هذه البرمجيات تتمتع بميزات ربط ودمج عمليات الأعمال كافة، وسهولة التهيئة والتخصيص ناهيك عن قابلية نقل البيانات بسرعة ومعالجتها بسهولة ويسر وتحليلها أيضاً، طبعاً كل ما سبق جزء من الحوسبة السحابية التي تتطلب سرعة اتصال من جهته، أكد عضو مجلس إدارة الجمعية السورية للمعلوماتية الدكتور كادان الجمعة في تصريح لصحيفة «الوطن» أن العقبة الأساسية أمام سوق البرمجيات في سورية عدم وجود استثمار جيد في هذه الصناعة، صحيح أن هناك بعض العقبات اللوجستية من البنى التحتية والشبكة والتجهيزات وصعوبة الحصول عليها، لكنها ليس العقبة الأساسية، وهناك خبرات جيدة بالآلاف تتخرج في الجامعات لا يتم الاستثمار بها بشكل صحيح، والسوريون يبدعون في الخارج ولديهم قدرات لكن لم نستطع تحريضها داخلياً من خلال منح أجور جيدة وطرح مشاريع استثمارية بمستويات كبيرة.

وقال الجمعة إن الاعتمادية التي يتحدثون عنها في البلد ليست كل شي والشركات ليست بحاجة إلى عراقيل إضافية، وليس الهدف المطلوب هو إضافة شركات قائمة على صناعة البرمجيات ولا يوجد أي استثمارات فيها.

وحول أهمية مشروع التحول الرقمي في سورية أكد الجمعة أنه من المشاريع المهمة جداً لكن لم نر أي قيمة له على أرض الواقع سوى التخطيط والتخطيط، ولا يوجد أي مشاركة للعاملين في هذا المجال في مشروع التحول الرقمي حتى في مرحلة التخطيط.

وأضاف الجمعة إنه حتى نبني صناعة كهذه علينا أولاً الاهتمام بالعامل الإنساني لأن الشخص هو أساس صناعة البرمجيات، ولأن المكان غير مهم كثيراً، وأدوات العمل عبارة عن حاسوب مرتبط بالإنترنت، والمشكلة هي في المنافسة الشديدة على الخدمات، وحتى نقوم بصناعة ناجحة محلية نسأل هل نحن قادرون على الاستثمار في هذه الصناعة؟

ولفت الجمعة إلى أن سوق البرمجيات يضم سلعة وبائعاً ومشترين ومكاناً لتبادل السلع، ووسيلة للحصول على السلع، والبدل النقدي، والمكان سلعة افتراضية وليس بالضرورة أن يجتمع البائع والشاري، وليس له حدود جغرافية على الفضاء الافتراضي، البائع والشاري قد يكونان في مكانين مختلفين، والمنافسة ليست محلية بل عالمية، ونعاني في بلدنا نقص الطلب بسبب قلة الموارد والمشكلة الأساسية في سوق البرمجيات أن المشترين غير مستعدين لدفع ثمن الخدمة الحقيقي.

وأشار الجمعة إلى أن الطلب كبير جداً على هذه المنتجات والقطاع العام في سورية لا يقدر ثمن هذه الخدمة ولا يخصص الموارد الكافية للاستثمار في هذه الصناعة.

وأرجع الجمعة سبب إدراج هذه الصناعة ضمن اقتصادات الظل لأن العمل فيها غير موجه إلى الداخل ويحدث مع كيانات خارجية من دون المرور بأي مؤسسة داخلية، وأهمية هذا النوع من الأعمال أنه يضم منتجات عالية المستوى وغالية لأنها نتاج فكر وليس لها ثمن محدد أو مرتبط بتكلفة الاستثمار بها وهو استثمار مجد جداً والمنافسة عالمية.

يرفع الأسعار أم لا يرفع الأسعار؟

العقاد لـ«الوطن»: وقفة العيد ستشهد ارتفاعاً في أسعار الفواكه فقط والتصدير هو السبب

خبير زراعي: التصدير ليس السبب وليس كل ما ينتج في سورية قابلاً للتصدير

رامز محفوظ

استبعد عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه بدمشق محمد العقاد ارتفاع أسعار الخضر خلال وقفة العيد، لافتاً إلى أنه من الممكن أن ترتفع أسعار الفواكه لكن بنسبة قليلة لا تتجاوز ١٠ بالمئة باعتبار أن الطلب يزداد عليها قبل العيد أكثر من الخضر.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد العقاد أن أسعار الخضر في سوق الهال لم تشهد أي ارتفاع خلال الفترة الحالية بل على العكس تواصل أسعارها بالانخفاض يومياً في حين أن أسعار الفواكه هي التي ترتفع، موضحاً بأن أسعار مبيع الخضر بالجمل اليوم لا تغطي تكلفتها وخصوصاً أن سعر ليتر المازوت بالسوق السوداء أصبح اليوم بحدود ٦٥٠٠ ليرة.

وأشار إلى أن سعر كيلو البندورة الحورانية بالجملة اليوم يتراوح بين ٧٠٠ و٨٠٠ ليرة والبندورة الساحلية بين ٤٠٠ و٦٠٠ ليرة وكيلو الكوسا بالجملة بحدود ٤٠٠ ليرة والخيار البلدي نوع أول بـ٧٠٠ ليرة.

وبين أن هناك وفرة في إنتاج الخضر للعام الحالي لكن رغم وفرة الإنتاج فإنه يعتبر أقل من العام الماضي بنسبة تقارب الـ٢٥ بالمئة، لافتاً إلى أن السبب الرئيسي لانخفاض أسعار الخضر هذا العام ضعف القوة الشرائية للمواطن الأمر الذي أدى إلى انخفاض الاستهلاك إذ إن الشخص بات يشتري حاجته اليومية فقط ويكتفي بكميات قليلة على عكس الأعوام الماضية، أما بالنسبة للفواكه فإن التصدير هو الذي ساهم بارتفاع أسعارها.

وأشار العقاد إلى وجود كساد باللون في سوق الهال ولم يصدر منه إلا كميات قليلة بعد فتح باب تصديره إذ إن نحو ٧ برادات فقط محملة باللون ذهبت منذ أسبوعين إلى العراق ومن ثم توقف التصدير لأنه لم يغط التكلفة، لافتاً إلى أن اللون متوفر هذا العام في كل الفصول وهناك فائض منه.

وبالنسبة للتصدير أوضح العقاد أن نحو ٤٠ براداً بالمئة من صادراتنا هي من الصادرات الزراعية.

وأوضح قرنفلة أن ليس كل ما ينتج من الخضر والفواكه في سورية يصلح للتصدير إنما الذي يصلح للتصدير لا تتجاوز نسبته ٢٠ بالمئة من الإنتاج.. وأكد أن الحل الوحيد الذي سيؤدي إلى انخفاض أسعار الخضر والفواكه هو زيادة الإنتاج الذي يتم من خلال توفير مستلزمات الإنتاج الأساسية من وقود وأسمدة وأدوية وغيرها بحيث تصبح متاحة للجميع في السوق ومن ثم تصبح أسعارها متوازنة ومقبولة، لافتاً إلى أن ندرة مستلزمات الإنتاج في السوق حالياً أدت إلى ارتفاع أسعارها.

الخضر والفواكه ارتفاع التكاليف وليس التصدير الذي يعتبر ضرورة ملحة حالياً ومحفزاً أساسياً للفلاح لزيادة الإنتاج، لافتاً إلى عدم وجود حلول بديلة من التصدير الذي يساهم بجلب القطع الأجنبي في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها البلد من حصار وخصوصاً أن سورية بحاجة اليوم للقطع الأجنبي اللازم لاستيراد مستلزمات أخرى مثل القمح والدواء والنفط وغيرها من المستلزمات الأخرى.

وأشار إلى أن المورد الوحيد الذي يساهم بجلب القطع الأجنبي إلى سورية هو الصادرات الزراعية وهذا الأمر أكدته وزارة الاقتصاد على لسان وزير الاقتصاد الذي قال في تصريح سابق إن أكثر من ٨٥ بالمئة من صادراتنا هي من الصادرات الزراعية.